الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/50/L.64
14 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الانسانية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

رواندا ونيوزيلندا: مشروع قرار

الحالة في رواندا: تقديم المساعدة الدولية من أجل حل مشكلة اللاجئين، وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المعنون "تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا"، و ٢٣/٤٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين، وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب"،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ١٠٢٩ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المتعلق بالتمديد النهائي لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا والذي طلب فيه المجلس من الدول والوكالات المانحة أن تفي بالتزاماتها السابقة، بتقديم المساعدة في الجهود المبذولة من أجل انعاش رواندا، وأن تزيد من هذه المساعدة، وبصورة خاصة أن تدعم التشغيل المبكر والفعال للمحكمة الدولية لرواندا وإصلاح النظام القضائي الرواندي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥[١]، وببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥[٢] في إطار نظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق برواندا"،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين، وإعادة إقرار السلم التام والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب[٣]،

وإذ تضع في اعتبارها النتائج الخطيرة لابادة الأجناس وغيرها من أشكال التقتيل الجماعي، ولتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والادارية،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ ازاء الحالة الانسانية الفاجعة للشعب الرواندي، الذي يوجد منه ١,٦ مليون من اللاجئين الذين يستلزم الأمر إعادة إدماجهم في المجتمع والقوة العاملة، وإذ تلاحظ أن هناك عدة فئات من اللاجئين الذين بات الأمر يعنيهم،

وإذ ترحب بمؤتمر القمة الذي عقده رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى في القاهرة في ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وباعلانهم المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥[٤]،

وإذ تشدد على ضرورة النظر في الأزمة في رواندا في سياق اقليمي نظرا لآثارها على بلدان المنطقة، وذلك بتنفيذ خطة العمل التي أوصت بها حكومة رواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الوحدة الافريقية في إطار اتفاق السلم بين حكومة جمهورية رواندا والجبهة الوطنية الرواندية[٥]، الموقع في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣،

وإذ تدرك أن المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية ستساعد حكومة رواندا في إعادة بناء هياكلها الأساسية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، وأن ثمة مساعدة ضخمة يلزم توفيرها من أجل هذا،

وإذ تسلم بأن اتفاق أروشا للسلم يشكل إطارا ملائما لتحقيق المصالحة الوطنية،

---

(١) S/1995/1002.

(٢) S/PRST/1995/53.

(٣) A/50/654.

(٤) S/1995/1001، المرفق.

(٥) A/48/824-S/26915، المرفقات الأول إلى السابع.

وإذ تعرب عن امتنانها للدول وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت وما زالت تستجيب للاحتياجات الإنسانية والإنمائية لرواندا، وللأمين العام لقيامه بتعبئة المساعدة الإنسانية وتنسيق توزيعها،

١ - تشجع حكومة رواندا على مواصلة جهودها في سبيل تهيئة الظروف التي تؤدي الى عودة اللاجئين الى بلدهم وإعادة توطينهم واستعادة المشردين لممتلكاتهم في جو من السلم والأمن والكرامة؛

٢ - تثني على الأمين العام لما يبذله من جهود بغية توجيه اهتمام المجتمع الدولي للحالة الإنسانية في رواندا، وتطلب اليه أن يوفر كل مساعدة ممكنة، وتشجع، هو وممثله الخاص، على الاستمرار في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في رواندا، بما في ذلك أنشطة المنظمات والوكالات العاملة في الميدان الإنساني والإنمائي، وأنشطة الموظفين المعنيين بحقوق الإنسان؛

٣ - ترحب بزيادة الالتزامات والتبرعات المعلنة من أجل البرامج الحكومية للمصالحة الوطنية والإصلاح والإنعاش على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، وتطلب الى المجتمع الدولي أن يواصل دعم عملية الاصلاح في رواندا وأن يحول هذه التبرعات المعلنة الى مساعدة ملموسة عاجلة؛

٤ - تحث جميع الدول ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية على مواصلة توفير كل مساعدة ممكنة على الصعد المالية والتقنية والمادية، مع مراعاة أن الأسس الاقتصادية السليمة لها أهمية حيوية فيما يتصل بتحقيق الاستقرار الدائم في رواندا وبعودة اللاجئين الروانديين وتوطينهم من جديد؛

٥ - تطلب الى المجتمع الدولي أن يواصل توفير مساعدته بهدف تخفيف حدة الأحوال التي لا تطاق في سجون رواندا، وتشجع حكومة رواندا على مواصلة جهودها من أجل تحسين الحالة في السجون؛

٦ - تحث جميع الدول، وبخاصة البلدان المانحة، على الإسهام بسخاء في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ بغرض تمويل البرامج الإنسانية للإغاثة والإنعاش التي ستنفذ في رواندا؛

٧ - تطلب الى جميع الدول أن تتصرف وفقا للتوصيات التي اعتمدها مؤتمر قمة نيروبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والمؤتمر الاقليمي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والنازحين في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في بوجمبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥، وكذلك التوصيات الواردة في إعلان القاهرة[٤]، وأن تواصل جهودها فيما يتعلق بالسعي الى إحلال السلم في منطقة البحيرات الكبرى؛

٨ - تطلب الى الأمين العام أن يتشاور مع حكومة رواندا ومع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن طبيعة تواجد متواصل للأمم المتحدة في رواندا عقب ٨ آذار/مارس ١٩٩٦، وبشأن الدور الذي يمكن أن يضطلع به تواجد الأمم المتحدة هذا في مجال دعم السعي من أجل تحقيق السلم والاستقرار عن طريق العدالة والمصالحة وعودة اللاجئين، وكذلك في مجال مساعدة حكومة رواندا في الاضطلاع بمهمتها العاجلة المتمثلة في الإصلاح والتعمير، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ عن نتائج هذه المشاورات، بالاضافة الى تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين؛

٩ - تقرر أن تنظر في دورتها الحادية والخمسين في مسألة الحالة في رواندا: تقديم المساعدة الدولية من أجل حل مشكلة اللاجئين، وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا.

- - - - -